الفرع الثاني
الغاية في الفكر القانوني

الإنسان من المخلوقات الاجتماعية التي لا يُمكن أن تعيش وحدها بطريقة طبيعية، فالعلاقات البشرية قديمة قدم الزمان، وعندما زاد عدد الناس وازدادت وتشابكت علاقاتهم احتاجت هذه العلاقات إلى مبادئ وقوانين تحكمها للمحافظة عليها بشكلها السليم، لذلك كان لا بد من وجود القانون في المجتمع. فالقانون لازم لقيام الجماعة، والجماعة لازمة لحياة الانسان ولا يمكن لأي مجتمع أن يتمتع بالأمن والاستقرار إلا بتأمين سيادة القانون فيه.

ويرى البعض أنه لو كان المجتمع مثالياً مكوناً من الفلاسفة لم يحتج إلى القانون. إلا أن هذا الرأي غير صحيح على اطلاقه، إذ لو افترضنا أن المجتمع مكوّن من فلاسفة مثاليين، وكانوا في أعلى درجات العدالة والنزاهة، ألا يؤدي إختلاف الآراء إلى التخاصم والتدافع؟ وإن حدث ذلك أليسوا – اذاً – بحاجة إلى قانون؟ ثم يثور التساؤل من يقرر هذا القانون؟ هل من أحد فوقهم أم أنه قانون يُقرره أكثريتهم؟

ونجيب عن كل تلك الأسئلة بالقول إن الروابط الاجتماعية بين الافراد تختلف باختلاف نواحي الحياة والزمان والمكان وطبيعة هذه الروابط، فكان لابد من أن تكون القواعد القانونية التي تنظمها مختلفة أيضاً تبعاً لذلك. الا أن الفكرة العامة الجوهرية للزوم هذه القواعد واحدة مهما اختلفت طبيعة الروابط التي تنظمها، ألا وهي فكرة التنظيم. ولهذا قيل "أن القانون سيد العالم". فالقانون ضروري في حياة المجتمع مهما كانت ثقافة ذلك المجتمع وسواء أكان بدائياً أم متوسطاً أم مثالياً في ثقافته وأخلاقه، فهو لا غنى له في كل الأحوال عن القانون. والحق أن بحث الغاية في الفكر القانوني يتطلب دراسة موضوعان مترابطان، إذ يجب البحث أولاً في العلاقة بين القانون والمجتمع ومن ثم بحث فكرة الغاية في القانون ثانياً، وهذا ما سنحاول بيانه فيما يأتي:

أولاً: العلاقة بين القانون والمجتمع (ضرورة وجود القانون)

الانسان كائن بيولوجي ومن ثم فهو موجود في هذا العالم بفضل أعضاء حواسه أولاً، غير أن حياته لا تنتشر في عالم الأشياء فحسب، وانما تطول أيضاً عالم الأفكار والتصورات، ويجيء كل انسان إلى العالم حاملاً معه ديناً من المعنى، معنى عالم موجود سلفا يمنح دلالة لوجوده، ويفترض هذا الولوج إلى المعنى أن يتعلم كل طفل الكلام وأن يخضع إذا إلى "مشرع اللغة". وإذا كان هذا المشرع كما كتب افلاطون "هو ذلك الذي نادراً ما يظهر في الإنسانية"، فلانه يختفي عادة خلف وجه امهاتنا.

واللغة باعتبارها المصدر الأول للمعنى، فهي أول العناصر الضرورية لتشكيل الذات، وما تمنحه من حرية لكل شخص بأن يفكر ويعبر كما يشاء. إلا أنه وحتى قبل أن يلج لاحقاً في الكلمة إلى إدراك ذاته، فان

كل مولود جديد يكون قد سمي وأدرج في بنوة: لقد اسند له موضع في سلسلة أجيال، لأننا، حتى قبل أن نتمكن من التلفظ بكلمة "أنا"، كان القانون قد جعل كل واحد منا ذاتاً قانونية.

ومن ثم فان لكل انسان منا بعداً بيولوجيا وآخر رمزي، ولجعل الاسنان قانونياً لابد من الربط بين البعدين، اذ يربط القانون بين لا محدودية عالمنا الذهني وتناهي تجربتنا المادية، وإذا ما أنكر أحدنا أحد البعدين الموجودين في الانسان فسنتحول أما الى وحوش او ملائكة، وذلك اما لمعاملته كحيوان او لاعتباره روحا خالصة متحررة من كل قيد، ما عدا ذلك الذي يفرضه على نفسه. وقد وفق "باسكال" في التعبير عن ذلك بأبسط الكلمات، إذ قال "ليس الانسان بملاك ولا بوحش"، غير أن هذه الفكرة البسيطة لا زالت مستعصية على فهمنا، لأن أصناف تفكيرنا تخلق معارضة بين الجسم والروح، وبين المادية والروحانية.

ومنذ نشأة البشرية والانسان يتلمس بفطرته وبغريزته التي ركب عليها (من الله عز وجل) سبل حياته وبقائه على وجه الأرض، فهو لا يستطيع أن يعيش منفرداً، وهو في سبيل ذلك يتعاون مع أبناء جنسه من أجل تحصيل كفايتهم من غذاء أو مأوى ومن أجل دفع المخاطر عنهم، فيتزوج ويكون عائلة ويبيع ويشتري ويستأجر وغيرها من التصرفات، وتنشأ بين الأفراد العلاقات التي تلبي حاجاتهم ورغباتهم. ومن هنا نشأت المجتمعات.

ومنذ الخليقة انقسم العالم البشري إلى معسكرين: معسكر الخير ومعسكر الشر. لذا اقتضت هذه السنة الحياتية أن يكون في كل زمان ومكان وفي كل مجتمع من المجتمعات نظام قانوني. وانبثاقا من هذا الواقع للأسرة البشرية اخذ المفكرون والفلاسفة منذ بدء النضج العقلي البشري يبحثون عن مصدر الخير والشر في الانسان محاولين الحصول على هذا المصدر من معرفة طبيعته هل هي خيرة بالذات أم شريرة.

وإذا كانت النفس البشرية قد جبلت على الانانية المفرطة التي تجعل الإنسان يسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية والفردية مهما كانت الظروف والنتائج والسبل التي يختارها لتحقيق أطماعه، حتى وإن أدى ذلك إلى الاعتداء على حقوق الآخرين، إلا أنه في الوقت نفسه كائن نظامي استشعر بغريزته البشرية بعد تجربة ونظر بأن المجتمع لا يستقيم أمره إلا بوجود قواعد وضوابط محددة تحكم سلوكه وسلوك الاخرين وتضبطه داخل المجتمع الواحد، وهذا ما يُسمى بغريزة الخضوع للنظام، وهذه القواعد قد يجدها الانسان في أوامر دينه ونواهيه، أو في عرف الناس وتقاليدهم، أو في أوامر ونواهي رئيس الجماعة أو العشيرة أو القبيلة أو غيرها من أشكال التنظيم السياسي للجماعة.

والحقيقة أن أحد أهم المشاكل التي تواجه العالـم البشري هو حالة التصادم الذي تعيشه المجتمعات في كيانها نتيجة التباينات في المصالح والأفكار والتي تضعها أمام الأزمات التي تعصف بها وتهزّ أركانها

وأسسها، ولكي يتم فك التشابك والاختلاف الذي قد يحصل بين أفراد المجتمع، كان لا بدّ من وجود معايير ومبادئ يرجع إليها المجتمع لتنظيم السلوك الاجتماعي والحفاظ على الحقوق المشروعة لكلّ فرد.

لذا أضحت القوانين بما تتضمنه من ضوابط ومعايير، حاجة وضرورة اجتماعية واقتصادية وسياسية ملحة لوقف الصدام والنزاع الاجتماعي بين الافراد وتنظيم سلوكهم، والحفاظ على الحقوق المشروعة لكل فرد، وإقامة التوازن بين الحريات والمصالح المتعارضة بغية تحقيق الامن والاستقرار والعدالة في المجتمع.

والقانون لا ينشأ من فراغ وإنما ينشأ من خلال واقع اجتماعي، ويعتبر انعكاساً لهذا الواقع الاجتماعي، وإذ يعتبر القانون جزء من الحضارة الإنسانية، فهو المرآة التي تعكس هذه الحضارة لمجتمع معين في زمن معين، وبما يتضمنه هذا المجتمع من أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها.

والواقع أننا نعيش تحت هيمنة القانون، فمنذ الولادة ينبغي تسجيل الطفل في دوائر النفوس، والاسم الذي يحمله الطفل يجب أن يتوافق مع بعض القواعد. وقواعد أخرى تأمر بضرورة إدخاله المدرسة. وعندما نشتري أي شيء او نأخذ سيارة اجرة، يكون هذا اعمالا لعقد ما، نتزوج نعمل ونعالج في المشافي وفقا للقانون. مع هذا، ورغم وعينا لهذا الحضور المهيمن للقانون، ولكوننا قادرين على تطبيق او انتاج القواعد القانونية، فأننا غالبا عاجزون عن تحديده.

وهنا نجد أنفسنا امام جملة من التساؤلات، أولها: لماذا يحتاج الإنسان القانون؟ هل نحتاج القانون فقط في إطار مجتمع؟ ام اننا بحاجة إلى القانون حتى لو افترضنا الحياة بمفردنا؟

انقسم المفكرون للإجابة على هذه الأسئلة الى قسمين:

يرى الأول ان علم القانون الوضعي حددّ الحاجة للقانون في الحاجات المادية وتنظيم العلاقات الاجتماعية، في حين أن الحاجة للقانون سابقة حتى على انخراطه في المجتمعات، لأنه إنسان له حاجات فردية واجتماعية في مختلف الجوانب، ولو فرض أن إنساناً عاش وحده في غابة أو كهف لاحتاج أيضاً إلى القانون الذي ينظّم سلوكه مع نفسه مضافاً إلى القانون الذي ينظّم سلوكه مع خالقه ومع الكون بصورةٍ عامة. فالقانون لازم لتنظيم شؤون المجتمع مهما كان المجتمع بدائياً أو متوسطاً أو مثالياً، ومن هنا يعتبر هذا الاتجاه أن القانون يتكون مع الإنسان فهو متأصّل معه وذاتي.

وعلى خلاف الرأي المتقدم هنالك من يرى أن القانون عرضي يوضع لكبح جماح الإنسان وضبطه اجتماعياً باعتبار أنه شرير وأناني بطبيعته التكوينية، "فالإنسان مطبوع على الشر ولولا تطبّعه بالخير عن طريق اكتساب صفته الاجتماعية لصار حيواناً لا يتعامل إلا على أساس قانون الغاب، ولما تيسّر للمجتمع التكوّن أو البقاء".